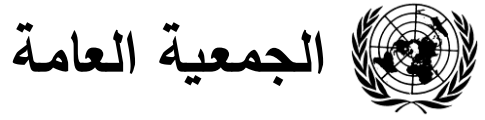


Distr.: General
9 May 2024
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2024

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أنابيس مارين

موجز

تقدم المقررة الخاصة، أنابيس مارين، في هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/53، لمحة عامة عن شواغلها الرئيسية بشأن حقوق الإنسان في بيلاروس في الفترة بين 1 نيسان/أبريل 2023 و31 آذار/مارس 2024. ويبين التقرير تدهوراً مستمراً مع دخول البلد دورة انتخابية جديدة. ويستعرض التقرير كيفية استهداف التدابير القمعية للمواطنين البيلاروسيين داخل البلد وخارجه، بما يؤثر على طيف واسع من حقوق الإنسان. ويركز التقرير على الحق في حرية تكوين الجمعيات، ويكشف عن القضاء المستهدف على جميع الجمعيات المستقلة في بيلاروس منذ عام 2021، والذي يؤثر على منظمات ومبادرات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات العمالية ونقابات المحامين والمنظمات الدينية.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

ألف - موجز

- 1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في عام 2012 بموجب قراره 13/20 وتم تجديدها على أساس سنوي، للمرة الحادية عشرة عام 2023.
- 2- ويغطي هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 19/53، الفترة من 1 نيسان/أبريل 2023 إلى 31 آذار/مارس 2024.
- 3- وتلخص المقررة الخاصة إلى أن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس استمرت في التدهور، بسبب سياسة متعمدة لردع المعارضة التي أطلقت في أعقاب الانتخابات الرئاسية المطعون فيها لآب/أغسطس 2020. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير انتقامية ضد المعارضين الحقيقيين والمفترضين، وإصدار أحكام تعسفية بالسجن، ومضايقة البييلاروسيين الذين لجأوا إلى المنفى في الخارج، والقضاء على الفضاء المدني. وهناك اتجاه مثير للقلق يتمثل في المضايقة والعقاب الجماعي لأقارب الأفراد الذين عانوا أو يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان انتقاماً من دعم حقوق الإنسان في أعقاب أزمة حقوق الإنسان لعام 2020.
- 4- ويسلط التقرير الضوء على اتجاهات أخرى مثيرة للقلق، بما في ذلك سوء المعاملة والوفيات رهن الاحتجاز، وحالات الاختفاء القسري المحتملة، وإضعاف الإطار القانوني الذي يحكم استخدام موظفي الدولة للقوة، والاحتجاز التعسفي على نطاق واسع، والإدانان ذات الدوافع السياسية أمام المحاكم، واستمرار قمع حرية التعبير، والتدخل المتزايد في الحق في الخصوصية.
- 5- ويتناول الجزء الثاني من التقرير آخر مرحلة من الاستئصال المتعمد للجمعيات المستقلة منذ عام 2020، ويقدم لمحة عامة على كيفية تطهير القوانين والسياسات القمعية للفضاء المدني من خلال الاستهداف الانتقائي لمنظمات المجتمع المدني الشعبية والأحزاب السياسية المعارضة والنقابات العمالية المستقلة ومنظمات الأقليات الدينية ونقابات المحامين والجمعيات الثقافية وجماعات الإنترنت.
- 6- وتلخص المقررة الخاصة إلى أن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا تزال تبعث على القلق البالغ وتتطلب اهتماماً متواصلًا من المجلس.

باء - المنهجية

- 7- يستند التقرير إلى ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي تلقتها المقررة الخاصة خلال العام الماضي، والنتائج التي توصلت إليها هيئات ولايات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والتفاعلات المباشرة مع منظمات المجتمع المدني، والمحامين، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم، وكذا المصادر المتاحة للجمهور. ويستند التقرير إلى أكثر من 20 ورقة وردت استجابة لدعوة عامة لتقديم مدخلات أصدرتها المقررة الخاصة في كانون الأول/ديسمبر 2023، وكذلك إلى مشاوراتها مع مختلف أصحاب المصلحة في بولندا، وسويسرا، وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
- 8- وتشكر المقررة الخاصة كل من أسهم في هذا التقرير. وأعرب عن إعجابها بشجاعة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتهنئ أقاربهم على قدرتهم على الصمود وكرامتهم، وتثني على إبداع وحذر جميع من يواصلون تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بيلاروس في ظل مثل هذه الظروف المعاكسة.

9- ولا يزال الخطر الكبير بالتعرض لأعمال انتقامية الذي يواجهه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم ومن يعملون على الدفاع عنهم، بوسائل منها التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، خطراً راهناً. ومن الآن فصاعداً، وحيثما تعذر الحصول على موافقة مستتيرة من الضحايا أو أقاربهم مع ضمان عدم حدوث أي ضرر، تبقى أسماء الضحايا والمصادر، بما في ذلك أسماء المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان التي قدمت مدخلات لهذا التقرير، غفلاً من الاسم كتدبير للحماية من الانتقام.

ثانياً- التعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان

10- حث مجلس حقوق الإنسان، في قراره 19/53⁽¹⁾، حكومة بيلاروس على التعاون الكامل مع المقررة الخاصة، ومن ثم تأسف المكلفة بالولاية لعدم استجابة السلطات لطلباتها دخول البلد وتعرض الاجتماع معها. ولم تحضر سلطات بيلاروس الحوارات التفاعلية التي أجرتها المقررة الخاصة مع مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، المعقودة أيام 4 و5 تموز/يوليه و25 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على التوالي.

11- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحالت المقررة الخاصة، إلى جانب الإجراءات الخاصة الأخرى لمجلس حقوق الإنسان، 13 رسالة إلى السلطات البيلاروسية. وبحلول 1 نيسان/أبريل 2024، لم يكن قد ورد سوى ردان.

ثالثاً- الإطار القانوني والتطورات ذات الصلة

12- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، دخلت بيلاروس دورة انتخابية جديدة. وعلى خلفية العزلة الدولية المتزايدة، ازداد الترابط مع الاتحاد الروسي. وتم تعديل الإطار القانوني المحلي لتبرير القمع والمضايقة المستمرين للبعدين للمعارضين في الداخل والخارج، وفي الوقت نفسه أخذ بتدابير لتعزيز قبضة السلطات على المجتمع وإفلاتها من العقاب.

ألف- التطورات العامة

13- أجرت بيلاروس انتخابات برلمانية ومحلية في شباط/فبراير 2024. ولم تُوجه الدعوة إلى مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد العملية. ولم تكن المعارضة السياسية ممثلة في اللجان الانتخابية، ولا بين النواب الـ 110 المنتخبين لمجلس النواب (الغرفة السفلى في البرلمان). وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان من المقرر تعيين البرلمانين في مجلس الجمهورية (الغرفة العليا في البرلمان) في نيسان/أبريل 2024. وبعد ذلك، يتم إرسال مندوبين لتشكيل مجلس الشعب لعموم بيلاروس، وهو هيئة منحت وضعاً دستورياً عام 2022⁽²⁾. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في منتصف عام 2025 على أبعد تقدير. وأعلن أليكساندر لوكاشينكا، الذي يشغل منصبه منذ 30 عاماً، عن نيته الترشح.

14- وتواصل حكومة بيلاروس دعمها الفاعل للعدوان العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، وما فتئت تواجه جزاءات نتيجة لذلك. وقد حددت العزلة الدولية من مجال المناورة الدبلوماسية المتاح للسلطات، وفي الوقت نفسه دفعته إلى السعي إلى تعميق التكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري مع الاتحاد الروسي. وليس لسكان بيلاروس أي رأي في هذه التطورات. وما فتئ من يعربون عن عدم موافقتهم على سياسة الحكومة الداخلية والخارجية يوسمون بأنهم "متطرفون" ويخضعون للمحاكمة.

(1) انظر (ي) الفقرة 22.

(2) A/HRC/50/58، الفقرتان 61 و62.

ولا تزال تشريعات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف تستخدم أداةً لمعاقبة المعارضة السياسية وردعها⁽³⁾. وتفيد التقارير بأن عسكرة المجتمع، بما في ذلك الشباب والأطفال، على قدم وساق.

15- وعلى الرغم من القمع المستمر، الذي دفع المعارضة السياسية إلى الرقابة الذاتية أو السجن أو المنفى⁽⁴⁾، والتطهير المستمر للفضاء المدني، يبدو أن الحكومة حريصة على تحصين نفسها ضد أي تحديات مستقبلية لحكمها. وهكذا شهدت الفترة قيد الاستعراض جهوداً حكومية مستمرة للتشريع من أجل زيادة تقييد حقوق الإنسان.

باء - التطورات التشريعية

16- ألغى القانون رقم Z-337 المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2024 الحظر المفروض على استخدام قوات الأمن للأسلحة عشوائياً ضد الحشود ووسع قائمة الظروف التي يمكن في ظلها استخدام الأسلحة ضد النساء والقصر والأشخاص ذوي الإعاقة. وعدل المرسوم الرئاسي رقم 37 المؤرخ 1 شباط/فبراير 2024 لوائح الخدمة الداخلية للقوات المسلحة، ونص على أن "الجندي العامل غير مسؤول عن الضرر المتسبب فيه" لمدني "نتيجة استخدام القوة البدنية أو الوسائل الخاصة أو المعدات العسكرية، أو استخدام الأسلحة أو استعمالها" إذا حدث الضرر "وفقاً لمتطلبات اللوائح العسكرية العامة".

17- وخلصت المقررة الخاصة، إذ تشير إلى أنه تم تكليف أفراد عسكريين بقمع المتظاهرين خلال احتجاجات عام 2020⁽⁵⁾ وإذ تأخذ في الاعتبار النتائج التي توصلت إليها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تلك الأحداث⁽⁶⁾، إلى أن التعديلات التي تسمح بإفلات القوات العسكرية من العقاب مثيرة للقلق بشكل خاص. وتذكر بأن الحصانات الممنوحة لمركبي أعمال القتل والعمد ورؤسائهم تتنافى مع المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁷⁾، الذي صدقت عليه بيلاروس في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1973. ووفقاً للمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين⁽⁸⁾، لا يجوز الاستخدام القاتل للأسلحة النارية عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح⁽⁹⁾.

18- وتهدف عدة تدابير معتمدة أو مقترحة إلى زيادة مراقبة السكان (المرسومان الرئاسيان رقم 269 المؤرخ 29 آب/أغسطس 2023 و 927 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2023؛ والقانون رقم Z-363 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2024).

19- ويحظر المرسوم الرئاسي رقم 927 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2023، بشأن التسجيل لدى الدولة وتشغيل المركبات الجوية المدنية غير المأهولة، على الأشخاص الطبيعيين استيراد وتخزين وبيع وتشغيل وتصنيع الطائرات المسيرة المدنية.

20- وتم تعديل قانون وسائل الإعلام الجماهيرية للسماح بحظر عمل وسائل الإعلام الجماهيرية الأجنبية في بيلاروس (القانون رقم Z-274 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2023).

(3) انظر (ي) تقرير المقررة الخاصة المواضيع لعام 2023 المقدم إلى الجمعية العامة (A/78/327).

(4) انظر (ي) تقرير المقررة الخاصة المواضيع لعام 2022 المقدم إلى الجمعية العامة (A/77/195).

(5) A/HRC/49/71، الفقرة 34.

(6) A/HRC/55/61، الفقرة 17.

(7) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018)، الفقرتان 27 و 64.

(8) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-use-force-and-firearms-law-enforcement>.

(9) انظر (ي) الفقرة 9.

- 21- ومنح القانون رقم Z-335 المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2024 رؤساء بيلاروس وأفراد أسرهم حصانة مدى الحياة من الملاحقة القضائية والتحقيق. وسمح القانون رقم Z-286 المؤرخ 17 تموز/يوليه 2023 بإجراء محاكمات للأشخاص المتوفين لأسباب غير إعادة الاعتبار.
- 22- وحرمت الأقليات القومية واللغوية من الحق في التعليم بلغاتها الأم (القانون رقم Z-300 المؤرخ 17 تموز/يوليه 2023).
- 23- وفرضت قيود إضافية على حرية تكوين الجمعيات، تستهدف المنظمات الدينية (القانون رقم Z-334 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2023). وأعربت المقررة الخاصة، إلى جانب المعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، عن شواغلهم إزاء هذا التطور⁽¹⁰⁾.

جيم - التدابير التي تستهدف المواطنين الذين ينتقلون إلى الخارج وأفراد أسرهم

- 24- سمح القانون رقم Z-268 المؤرخ 11 أيار/مايو 2023 للجنة أمن الدولة (KGB) بحظر الخروج من البلاد، لمدة تصل إلى ستة أشهر، على الأفراد الذين "يتعارض رحيلهم مع مصالح الأمن القومي"، مما يفتح الباب أمام قيود تعسفية على حق المرء في مغادرة بلده (المادة 12(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).
- 25- وينص قرار مجلس الوزراء رقم 798 المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 على إلزام مواطني بيلاروس الذين ينتقلون إلى الخارج بإبلاغ الدولة عن بلد المقصد، وأسماء وتواريخ ميلادهم وأماكن عملهم وعناوين والديهم وأطفالهم وأزواجهم السابقين. وجمع البيانات هذا مثير للقلق بالنظر إلى التقارير المتعلقة بمضايقة أفراد أسر المغتربين والمنفيين. وفي السابق، كان القانون رقم Z-242 المؤرخ 5 كانون الثاني/يناير 2023 قد أخذ بإلزام جميع البيلاروسيين في الخارج بإبلاغ الدوائر الدبلوماسية عند حمل جنسيات أخرى أو تصاريح إقامة أجنبية أو "وثائق أخرى لدولة أجنبية، تنص على حقوق في استحقاقات ومزايا أخرى". وقد تؤدي هذه التدابير إلى تدخل لا موجب له في الخصوصية والأسرة المكفول بموجب المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتقضي إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.
- 26- وأوقف المرسوم الرئاسي رقم 278 المؤرخ 4 أيلول/سبتمبر 2023 إصدار الفصليات البيلاروسية لجوازات السفر والتوكيلات وحظر المعاملات العقارية في بيلاروس بموجب التوكيلات المبرمة في الخارج. ومما يثير القلق بوجه خاص حالة الأطفال المولودين في الخارج لأبوين لا يستطيعان السفر إلى بيلاروس للحصول على وثائق تؤكد جنسية أطفالهما. وعلى المدى الطويل، قد يؤدي ذلك إلى فقدان إثبات المواطنة، وربما إلى انعدام الجنسية.
- 27- وقد فسرت المؤسسات التعليمية البيلاروسية المرسوم الرئاسي رقم 278 على أنه يمنحها من تسليم نسخ من وثائق إسهاد على الدراسات بموجب توكيلات صادرة في الخارج⁽¹¹⁾، مما يؤثر على قدرة البيلاروسيين في الخارج على الدراسة والعمل، ويؤثر على حقوقهم بموجب المادتين 6 و13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(10) انظر (ي) البلاغ BLR2023/7. يمكن الاطلاع على جميع البلاغات المذكورة في هذا التقرير والردود عليها على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>. وانظر (ي) أيضاً <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/belarus-un-experts-concerned-about-new-law-freedom-conscience-and-religiosis>.

(11) انظر (ي) <https://news.zerkalo.io/life/50132.html> (باللغة الروسية).

28- ويؤثر حظر المعاملات العقارية بالتوكيلات المبرمة في الخارج على التمتع بالحق في التملك بموجب المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويخلق خطر عدم الاستقرار المالي. وعلاوة على ذلك، بدأت السلطات في مصادرة ممتلكات المواطنين الذين حوكموا غيابياً⁽¹²⁾. وفي الوقت نفسه، ومع العقوبات التي تنكر بقوانين "مكافحة الطفيليات" سيئة السمعة، تم رفع رسوم الإسكان والمرافق للمواطنين الأصحاء الذين يغادرون بيلاروس لأكثر من 30 يوماً متتالياً، باستثناء الذهاب إلى بلدان الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية (قراراً مجلس الوزراء رقم 166 المؤرخ 25 آذار/مارس 2022 ورقم 756 المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

رابعاً- الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف- الحق في الحياة والسلامة البدنية

1- عقوبة الإعدام

29- أصدرت محكمة مينسك الإقليمية حكماً جديداً بالإعدام في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وأيدته المحكمة العليا في 9 يناير/كانون الثاني 2024⁽¹³⁾.

30- وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، خلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مرة أخرى إلى حدوث انتهاك للحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة (المادتان 6 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) في قضية حكم فيها بعقوبة الإعدام في بيلاروس، التي باشرت تنفيذ حكم الإعدام على الرغم من التدابير المؤقتة التي منحتها اللجنة، في انتهاك للمادة 1 من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽¹⁴⁾.

2- الوفيات أثناء الاحتجاز

31- في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أبلغت منظمات غير حكومية بيلاروسية عن علمها بـ 13 حالة وفاة في أماكن الاحتجاز، يرجح أنها بسبب عدم كفاية الرعاية الطبية أو تقديمها بعد فوات الأوان، إضافة إلى ثلاث وفيات حدثت عند إطلاق السراح من الاحتجاز بسبب إصابات بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثناء الاحتجاز، منذ عام 2020⁽¹⁵⁾. ومنذ ذلك الحين، وردت تقارير عن حالات وفاة آخرين أثناء الاحتجاز. ومن بين هؤلاء الأشخاص الـ 18، أفيد بأن خمسة منهم أُدينوا بتهم ذات دوافع سياسية⁽¹⁶⁾، ومن المرجح أن يكون اثنان على الأقل قد توفيا بسبب الإهمال الطبي⁽¹⁷⁾. ولم يخضع أي من المتوفين لتشريح الجثة.

(12) A/HRC/53/53، الفقرة 39.

(13) انظر (ي) <https://www.belta.by/society/view/vs-ostavil-bez-izmenenija-prigovor-roditeljam-trehletnego-semena-taratuty-smertnaja-kazn-i-25-let-609057-2024> (باللغة الروسية).

(14) كميليفسكي ضد بيلاروس (CCPR/C/139/D/2792/2016)، الفقرات 6-1 إلى 6-5.

(15) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/upr/midtermreports/ngosmidtermreports/UPR-Belarus-mid2023.pdf>

(16) انظر (ي) BLR 4/2023 و BLR 6/2023.

(17) A/HRC/55/61، الفقرة 36.

32- وتذكر المقررة الخاصة بأن فقدان الأرواح أثناء الاحتجاز، في ظروف غير طبيعية، تخلق افتراضاً بأن سلطات الدولة تحرم من الحياة تعسفاً، في انتهاك للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولا يمكن دحض هذا الافتراض إلا بإجراء تحقيق سليم⁽¹⁸⁾.

باء - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أماكن الاحتجاز

33- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجهت المقررة الخاصة، إلى جانب إجراءات خاصة أخرى، عدة رسائل إلى السلطات البيلاروسية بشأن سوء المعاملة المزعومة أثناء "الاعتقال الإدارية"⁽¹⁹⁾ في السجون والمستوطنات السجنية⁽²⁰⁾. ولم ترد ردود إلا على رسالتين⁽²¹⁾. ومع ذلك، وحتى في تلك الحالات، لم تقدم أي إشارة بشأن بدء تحقيق في سوء المعاملة المزعوم.

34- وظهرت ادعاءات متعددة بشأن المعاملة القاسية بشكل خاص للمحتجزين المحرومين من حريتهم لأسباب سياسية. ويساور المقررة الخاصة القلق لكون الاحتجاز يلحق أضراراً بالغة بصحة معظم هؤلاء الأشخاص، مما يؤدي في الحالات القصوى إلى دخول المستشفيات⁽²²⁾ وحتى إلى وفيات⁽²³⁾. وتلقت شهادات متطابقة من سجناء سابقين بشأن تدهور خطير، ربما لا رجعة فيه، لصحة العديد من السجناء السياسيين مثل فقدان البصر والأسنان، نتيجة على ما يزعم لتعمد سوء التغذية وسوء المعاملة، والرعاية الصحية غير الملائمة أو غير المناسبة التوقيت.

35- وفي السجون والمستوطنات السجنية، ذكرت التقارير أن السجناء المدانين بتهمة ذات دوافع سياسية يرتدون علامة صفراء خاصة، وتفرض عليهم قيود تعسفية على الاتصال بالأسر والمحامين، وكثيراً ما ينقلون إلى "زنازين العزل العقابية" (SHIZO) و"أماكن شبيهة بالزنازين" (PKT)، تشتهر بظروف احتجاز لا إنسانية، حيث يجدون أنفسهم في الحبس الانفرادي والحبس مع منع الاتصال، ويحظر عليهم تلقي المراسلات والطرود، وحتى الأدوية⁽²⁴⁾. وهذه التحويلات هي عقوبات تأديبية على التجاوزات البسيطة والمضخمة لقواعد السجون، مثل عدم حلق الوجه، أو عدم إقفال زر، أو الأخطاء التي ترتكب أثناء تقديم أنفسهم لموظفي السجن في تقرير شفوي مطول يتعين على النزلاء الإدلاء به عدة مرات في اليوم.

36- وبموجب المادة 114 (1) من قانون تنفيذ العقوبات، لا يمكن للسجناء المدانين في زنازين العزل العقابية تلقي زيارات أو إجراء محادثات هاتفية، أو إجراء مشتريات من متجر السجن، أو تلقي أو إرسال البريد، أو استخدام ألعاب الطاولة، أو التدخين. ولا يتم تزويدهم بالفراش ولا يمكنهم الخروج من الزنزانة. ويقال إن زنازين العزل العقابية صغيرة (4 م²) وباردة. ويعاني النزلاء من الحرمان من النوم بسبب تشغيل الأضواء على مدار الساعة، ويحظر عليهم فك السرير ذي الطابقين بين الساعة 5/00 و21/00 أو الجلوس على الأرض. وتقيد التقارير بأن السجناء في زنازين العزل العقابية يعانون من الجوع،

(18) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرتان 27 و64.

(19) انظر (ي) BLR 3/2023 وBLR 10/2023.

(20) انظر (ي) BLR 3/3023 وBLR 4/2023 وBLR 6/2023 وBLR 9/2023 وBLR 11/2023 وBLR 12/2023 وBLR 13/2023 وBLR 1/2024 وBLR 2/2024.

(21) انظر (ي) الردود على BLR 9/2023 وBLR 1/2024.

(22) انظر (ي) BLR 3/2023 وBLR 4/2023 وBLR 6/2023 وBLR 13/2023 وBLR 1/2024 و2024/2.

(23) انظر (ي) BLR 6/2023 وBLR 13/2023.

(24) انظر (ي) BLR 4/2023 وBLR 9/2023 وBLR 10/2023.

بسبب عدم كفاية حصص الإعاشة في السجن⁽²⁵⁾. وعلى الرغم من أن الإيداع في الأماكن الشبيهة بالزنازين يجب أن يأذن به، بموجب المادة 113(9) من قانون تنفيذ العقوبات، أخصائي طبي ويجب فحص السجناء فيه يومياً، فإن هذه الأحكام لا تراعى دائماً في الممارسة العملية⁽²⁶⁾.

37- وتسمح المادة 112 من قانون تنفيذ العقوبات بوضع السجناء في زنازين العزل العقابي لمدة تصل إلى 10 أيام وفي الأماكن الشبيهة بالزنازين لمدة تصل إلى ستة أشهر. ومع ذلك، لا توجد أي ضمانات قانونية ضد تكرار فرض عقوبات تأديبية متتالية على مخالقات مختلفة. وعلى الرغم من أنه يمكن الطعن في هذه التدابير التأديبية أمام المحاكم، فإن سبل الانتصاف هذه غير فعالة بل ولا يمكن الوصول إليها وفق ما تذكره التقارير، حيث يواجه السجناء قيوداً على الاتصال بمحاميتهم، أو نتيجة لشطب محاميتهم من سلك المحاماة.

38- وبعد عدة عقوبات تأديبية، يُصنف السجناء على أنهم "معتادو إجرام" ويفقدون فرصة العفو أو الإفراج المشروط. ولا يمكن للسجناء المدرجين في قائمة لجنة أمن الدولة للأشخاص المتورطين في أنشطة إرهابية، مثل المدافعة عن حقوق الإنسان ناستا لويكا، تلقي تحويلات مالية، وبالتالي لا يمكنهم شراء أي شيء داخل السجن⁽²⁷⁾.

39- وتلقت المقررة الخاصة ادعاءات عديدة بشأن الحرمان من المساعدة والرعاية الطبيتين الكافيتين في السجون والمستوطنات السجناء، بما في ذلك في حالات الأمراض المهددة للحياة⁽²⁸⁾ ومرض الموت⁽²⁹⁾، وبشأن عدم مراعاة أوجه الضعف الشخصية للسجناء، مثل التقدم في السن⁽³⁰⁾.

40- وتحيط المقررة الخاصة علماً ببيان وزارة خارجية بيلاروس الذي ينفي الادعاءات المتعلقة بظروف الاحتجاز المشددة التي وضعت لبعض السجناء ويؤكد أن جميع السجناء يتلقون المساعدة الطبية اللازمة⁽³¹⁾. وفي غياب تعاون السلطات البيلاروسية ومن دون إجراء أي تحقيقات، لا يمكن للمقررة الخاصة أن تتجاهل الادعاءات الواردة باعتبارها ادعاءات لا أساس لها من الصحة.

41- ومنذ عام 2020، زُعم أن ما لا يقل عن 27 شخصاً يقضون أحكاماً بالسجن لأسباب سياسية قد حُكم عليهم بالسجن لمدد إضافية بموجب المادة 411 من القانون الجنائي⁽³²⁾، التي تنص على عقوبة تصل إلى سنتين حبساً إضافية بتهمة "العصيان الكيدي للطلبات القانونية" لإدارة السجون. وتتتافى هذه الممارسة مع المادة 9 (حظر الاحتجاز التعسفي) والمادة 14 (الحق في محاكمة عادلة) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(25) انظر (ي) BLR 10/2023.

(26) انظر (ي) BLR 9/2023.

(27) انظر (ي) BLR 11/2023، و BLR 12/2023.

(28) انظر (ي) BLR 3/2023، و BLR 6/2023، و BLR 9/2023.

(29) انظر (ي) BLR 1/2024، و BLR 2/2024.

(30) انظر (ي) BLR 12/2023، و BLR 1/2024.

(31) انظر (ي) https://mfa.gov.by/en/press/news_mfa/e87836d61ac07460.html.

(32) انظر (ي) BLR 8/2023.

42- وتلقت المقررة الخاصة ادعاءات بشأن السخرة في المستوطنات السجنية وفي "مراكز الوقاية الصحية للعمل العلاجي" (أي مراكز إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إدمان الكحول أو المخدرات). ويزعم أن السجناء في المستوطنات السجنية يجبرون على القيام بأعمال بدنية شاقة مقابل أجر مثير للسخرية ويقضون أحياناً ساعات عمل طويلة في درجات حرارة شديدة البرودة (يصل انخفاضها إلى -30 درجة مئوية) أو في الحرارة من دون نظافة صحية مناسبة. ويزعم أن حالتهم الصحية وأعمارهم لا تؤخذ في الاعتبار - والسبب الوحيد لإعفائهم من العمل هو إعاقة مثبتة بشهادة. وبحسب ما ورد، تجبر المستوطنة السجنية رقم 3 السجناء على إذابة الأسلاك المعدنية، وهو عملية تطلق نفايات ضارة في الهواء. وعلى الرغم من الغرامة التي فرضتها السلطات البيئية على المستوطنة عام 2023، يزعم أن هذه الممارسة الضارة استمرت، حيث أغلقت المدخنة لإخفاء الدخان.

43- والحالات المزعومة لإساءة معاملة المحتجزين، بما في ذلك حرمانهم من المساعدة الطبية المناسبة، ووضعهم في بيئات غير صحية، والسخرة في ظروف قاسية، تتعارض مع التزامات بيلاروس بموجب المادتين 7 و10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمواد 1 و2 و3 و16 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللإنسانية أو المهينة اللذين صدقت عليهما بيلاروس في 13 آذار/مارس 1987، وكذلك المادتين 12 و17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

جيم - حالات الاختفاء القسري

44- تشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ إزاء الحبس المطول مع منع الاتصال لعدة سجناء، بشكل ينتهك المادة 7 (حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة)، والمادة 9 (حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه)، والمادة 16 (الحق في الاعتراف بالشخصية القانونية) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقد يرقى إلى اختفاء قسري بالمعنى المقصود في الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري⁽³³⁾.

45- وفي رسالة مشتركة إلى بيلاروس أرسلت في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023⁽³⁴⁾، أشارت المقررة الخاصة وإجراءات خاصة أخرى إلى عضوين مسجونين من المعارضة السياسية، هما ميكالاي ستانكفيتش وماريا كاليسنيكافا، المحتجزين انفرادياً مع منع الاتصال منذ شباط/فبراير 2023. وكانت تقارير قد تدولت في وقت سابق عن سوء معاملتهما ودخولهما إلى المستشفيات. وتناهدت إلى علم المقررة الخاصة العديد غيرها من حالات الاحتجاز الانفرادي المطول مع منع الاتصال، منها حالات السياسيين سياريه تسيخانوسكي منذ آذار/مارس 2023 وفيكتار باباريكا منذ نيسان/أبريل 2023⁽³⁵⁾ والمحامي ماكسيم زناك منذ شباط/فبراير 2023. وتعرض آخرون لاحتجاز انفرادي متتالي مع منع الاتصال لفترات قصيرة، مثل الناشطة بالينا شاريندا-باناسيوك، التي فقد الاتصال بها في عدة مناسبات منذ اعتقالها عام 2021، وكانت آخر مرة في كانون الأول/ديسمبر 2023.

(33) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/declaration-protection-all-persons-enforced-disappearance>.

(34) انظر (ي) BLR 13/2023.

(35) انظر (ي) <https://www.currenttime.tv/a/v-kakih-usloviyah-otbyvaet-srok-viktor-babariko/32799298.html> (باللغة الروسية).

دال - الاحتجاز التعسفي

46- ذكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن عشرات الآلاف من البيلاروسيين تعرضوا، منذ عام 2020، للاعتقال والاحتجاز التعسفي لأسباب سياسية⁽³⁶⁾. ويقدر مركز فياسنا لحقوق الإنسان أنه كان هناك، في 27 آذار/مارس 2024، 1 400 "سجين سياسي" في بيلاروس، إضافة إلى 3 092 "سجيناً سياسياً سابقاً" محتجزين منذ شباط/فبراير 2009⁽³⁷⁾. وقد يكون عدد الأشخاص المحكوم عليهم جنائياً بالحرمان من الحرية لأسباب سياسية أعلى من ذلك، لأن بعض السجناء يفضلون عدم الإعلان عن ذلك خوفاً من الانتقام.

47- وهناك عدد متزايد من الادعاءات بمضايقة أفراد أسر السجناء والأشخاص الموجودين في المنفى، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي. وظهرت تقارير عن تنفيذ قوات الأمن "مدهامات" للمنازل والمؤسسات المملوكة للدولة، وتفتيش الأجهزة الرقمية وحجزها، ومباشرة عمليات الاحتجاز التعسفي. وبين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2023، وثق نشطاء حقوق الإنسان 66 مدهامة من هذا القبيل، اعتقل خلالها عدة مئات من الأشخاص. كما تحدثت التقارير عن اعتقالات تعسفية في المؤسسات التربوية، كما حدث في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، لـ 15 طالباً من جامعة بريست الحكومية، اتهموا بتوزيع رموز "متطرفة" و"نازية" على الإنترنت⁽³⁸⁾.

48- وخلال عام 2023، أُلقي القبض على ما لا يقل عن 207 أشخاص، من بينهم رعايا أجنبية، أثناء عمليات تفتيش عبور الحدود. وحكم عليهم جميعاً تقريباً بالاعتقال الإداري وغرامات بسبب إعادة نشر أخبار من وسائل إعلام مستقلة أو "التجمهر" عند الرموز الوطنية. وأدين 18 منهم جنائياً⁽³⁹⁾.

هاء - المحاكمات ذات الدوافع السياسية وضمائم المحاكمات العادلة

49- حتى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سجلت سلطات إنفاذ القانون أكثر من 16 000 جريمة ذات طبيعة متطرفة منذ عام 2020⁽⁴⁰⁾، نصفها تقريباً في مينسك⁽⁴¹⁾.

50- واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024، كان 1 156 شخصاً، من بينهم 397 مواطناً بيلاروسياً، مدرجين في "قائمة المنظمات والأشخاص المتورطين في أنشطة إرهابية" للجنة أمن الدولة. وبين نيسان/أبريل 2023 وكانون الثاني/يناير 2024، أُضيف 120 شخصاً إلى تلك القائمة. وإلى غاية 10 شباط/فبراير 2024، كانت قائمة الأشخاص المتورطين في أنشطة متطرفة، التي تجمعها وزارة الداخلية، تضم 3 765 شخصاً. وبين نيسان/أبريل 2023 وشباط/فبراير 2024، أُضيف إليها 1 127 اسماً، منها أسماء صحافيين ومدونين، أو محامين، أو نشطاء حقوق الإنسان، أو نقابيين، أو معارضين.

(36) A/HRC/55/61، الفقرة 15.

(37) انظر (ي) <https://prisoners.spring96.org/en/table>.

(38) انظر (ي) <https://belsat.eu/ru/news/01-12-2023-v-brestskom-universitete-imeni-pushkina-proshli-massovye-zaderzhaniya> (باللغة الروسية).

(39) انظر (ي) <https://spring96.org/ru/news/113903> (باللغة الروسية).

(40) انظر (ي) <https://sputnik.by/20231108/shved-zapad-prodolzhaet-popytki-destabilizirovat-obstanovku-v-belarusi-1080985825.html> (باللغة الروسية).

(41) انظر (ي) <https://minsknews.by/sledstvennyj-komitet-za-poluchenie-vzyatki-bylo-vozbuzhdeno-74-ugolovnyh-dela-v-stolicze-v-2023-godu> (باللغة الروسية).

51- ويحاكم العديد من الأشخاص الذين يواجهون تهمة الإرهاب والتطرف غيابياً من دون ضمانات المحاكمة العادلة، حيث تقيّد التقارير بأنه لا يسمح للمتهمين بالمشاركة في الإجراءات عن بعد أو من خلال محام من اختيارهم.

52- وفي تموز/يوليه 2023، حكم على إدوارد باباريكا، نجل منافس السيد لوكاشينكا في الانتخابات الرئاسية لعام 2020 المسجون، بالسجن ثماني سنوات بتهمة التهريب الضريبي وغسل الأموال وتنظيم قلاقل جماهيرية وخطاب الكراهية. وقد اعترف مركز فياسنا لحقوق الإنسان به سجيناً سياسياً⁽⁴²⁾.

53- وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعلنت لجنة التحقيق عن إجراءات جنائية ضد أكثر من 100 عضو من "مجلس تنسيق المعارضة". وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، أجرت السلطات 130 عملية تفتيش في منازل أعضاء المجلس، بمن فيهم سكرتيرة سفياتلانا تسيخانوسكايا الصحفية آنا كراسولينا، ومندوب المجلس يوري هوياريفيتش، ومحامي حقوق الإنسان رومان كيسلياك، والمدير الوطني لإدارة مكافحة الأزمات بافل لاتوشكا، والمحلل سيارجي تشالي، وأصدرت 145 مذكرة بحجز الممتلكات⁽⁴³⁾. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2024، أعلنت لجنة التحقيق بدء إجراءات جنائية غيابية ضد إيفان كرافتسوف⁽⁴⁴⁾، الأمين التنفيذي للمجلس.

54- وفي 25 كانون الثاني/يناير 2024، أعلنت لجنة التحقيق غيابياً عن إجراءات ضد حوالي 20 خبيراً سياسياً يشار إليهم باسم "محللي تسيخانوسكايا" بتهمة "التآمر للاستيلاء على السلطة" و"أنشطة تخريبية ضد الأمن القومي" و"المساهمة في التحريض على العداوة" (المواد 357 و361 و130 من القانون الجنائي). ومن بين المستهدفين أكاديميون أجانب.

55- وفي 3 أيار/مايو 2023، حكم على مؤسس قناة "نيكستا" (Nexta) المعارضة، ستسيابان بوتسيلا، غيابياً بالسجن لمدة 20 عاماً بتهمة تنظيم قلاقل جماهيرية، ودعوات علنية للاستيلاء على السلطة والإرهاب، والتشهير بالرئيس وإهانته⁽⁴⁵⁾. وفي 18 آذار/مارس 2024، حكم على السياسي أليكساندر دابرافولسكي؛ ومبتكر تطبيق "بيلاروس الجديدة"، بافل ليبر؛ ورئيسة مبادرة "الشعب الصادق"، إيلينا زيلوشكينا؛ ورئيس "مالانكا ميديا"، بافل مارينيتش، غيابياً بالحبس لمدة أربع سنوات بموجب المادة 191(2) من القانون الجنائي بتهمة "وضع خطة لتقويض" الاستفتاء الدستوري لعام 2022⁽⁴⁶⁾.

56- وفي شباط/فبراير 2024، طلب الادعاء السجن 25 عاماً لأليكساندر أزارو، رئيس "بيبول (BYPOL)، وهي جمعية لأفراد إنفاذ القانون السابقين الذين انشقوا بعد احتجاجات 2020. والسيد أزارو وغيره من أعضاء "بيبول" متهمون بارتكاب 13 جريمة جنائية، منها الإرهاب⁽⁴⁷⁾. وفي تموز/يوليه 2023، حكم على ستانيسلاو لوبانوساو، المقدم السابق في المديرية الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، الذي تعاون مع "بيبول"، غيابياً بالسجن لمدة 18 عاماً بموجب المادة 356 (الخيانة)، والمادة 352 (اختلاس معلومات الكمبيوتر)، والمادة 426 (إساءة استخدام السلطة) من القانون الجنائي.

(42) انظر (ي) <https://prisoners.spring96.org/ru/person/eduard-babaryka> (باللغة الروسية).

(43) انظر (ي) <https://www.belta.by/society/view/kazakevich-prokomentiroval-obyski-u-chlenov-koordinatsionnogo-soveta-603197-2023/> (باللغة الروسية).

(44) انظر (ي) <https://t.me/specprosk/47> (باللغة الروسية).

(45) انظر (ي) <https://www.belta.by/society/view/putilo-prigovoren-k-20-rodik-19-godam-kolonii-564580-2023/> (باللغة الروسية).

(46) انظر (ي) <https://belsat.eu/ru/news/18-03-2024-ozvuchen-zaochnyj-prigovor-za-popytku-sryva-referenduma-v-2022-godu> (باللغة الروسية).

(47) انظر (ي) <https://www.bbc.com/russian/articles/c2emr250dvqo> (باللغة الروسية).

1- حرية التعبير

حرية وسائل الإعلام الجماهيرية

57- اعتباراً من 25 آذار/مارس 2024، كان هناك 38 صحافياً وثلاثة من العاملين في وسائل الإعلام وراء القضبان في بيلاروس⁽⁴⁸⁾. ويمثل هذا العدد أكثر من 4 في المائة من العدد الإجمالي للصحافيين المسجونين في العالم.

58- وعدل القانون رقم Z-274 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2023 قانون وسائل الإعلام، حيث سمح بإلغاء تسجيل وسيلة إعلامية أدرج مؤسسها أو مكتب تحريرها في قائمة رسمية للإرهابيين أو المتطرفين، ويحظر وسائل الإعلام الأجنبية انتقاماً من حظر الدول الأجنبية عمل وسائل الإعلام الجماهيرية البيلاروسية على أراضيها.

59- ووفقاً للتقارير الواردة، في الفترة بين 1 نيسان/أبريل 2023 و1 كانون الثاني/يناير 2024، تم احتجاز ما لا يقل عن 28 شخصاً لتقاسمهم معلومات مع وسائل الإعلام المستقلة. وبدأت الملاحقة الجنائية عام 2023 في حق السجنين السياسيين السابقين لينيد سودالينكا وفيتال جوك، اللذين أُجريا مقابلات حول ظروف احتجازهما.

الملاحقة القضائية بتهمة إهانة السلطات

60- وفقاً لمركز فياسنا لحقوق الإنسان، فقد أُدين عام 2023 ما لا يقل عن 187 شخصاً بتهمة "إهانة ممثل للسلطات"، و324 بتهمة "إهانة الرئيس"، و162 بتهمة "التحريض على أشكال أخرى من الكراهية الاجتماعية" بموجب المواد 369 و368 و130 من القانون الجنائي⁽⁴⁹⁾، وهي جرائم يعاقب عليها بغرامات أو بالحرمان من الحرية لمدة تصل إلى 3 و5 و12 سنة في السجن، على التوالي.

2- الملاحقة القضائية على توزيع معلومات "متطرفة"

61- اعتباراً من 10 شباط/فبراير 2024، ضمت "القائمة الجمهورية للمواد المتطرفة" التي تتعدها وزارة الإعلام⁽⁵⁰⁾ 733 مادة. ومعظم العناوين (1 581) هي قنوات تيليغرام ودردشة تابعة للمعارضة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صُنِفَ 1 542 منتجاً إعلامياً بأنها "مواد متطرفة".

62- وأنشأ قرار مجلس الوزراء رقم 688 المؤرخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023 لجنة مدينة مينسك لتقييم الرموز والسمات والمنتجات الإعلامية لوجود علامات التطرف، إضافة إلى ما هو قائم من لجان "جمهورية" (وطنية) وإقليمية. وتم توسيع ولاية اللجنة الجمهورية لتشمل التحقق مما إذا كانت المنشورات المطبوعة تحتوي على معلومات "قادرة على الإضرار بالمصالح الوطنية لجمهورية بيلاروس".

63- ووثقت منظمة هيومن كونستانتا 2 580 حالة اضطهاد بموجب المادة 19-11 من قانون الجرائم الإدارية بين 1 نيسان/أبريل 2023 و10 شباط/فبراير 2024 بتهمة مشاطرة منشورات "متطرفة" أو الإعجاب بها، أو إرسالها في رسائل خاصة أو دردشات جماعية. والعقوبة الأكثر شيوعاً هي الاعتقال الإداري لمدة 15 يوماً. وفي بعض الأحيان، تسجل كل عملية إعادة نشر كجريمة منفصلة، مما يؤدي إلى عدة اعتقالات إدارية متتالية.

(48) انظر (ي) <https://rsf.org/en/country/belarus>.

(49) انظر (ي) <https://spring96.org/en/news/113991>.

(50) انظر (ي) <http://mininform.gov.by/documents/respublikanskiy-spisok-ekstremistskikh-materialov/> (باللغة الروسية).

64- وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023، خلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن الإدانة بسبب مشاطرة مقال من شبكة تواصل اجتماعي تصنفها السلطات القضائية بأنها "متطرفة" تتعارض مع التزامات بيلاروس بموجب المادة 19(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁵¹⁾.

3- الملاحقة القضائية على الدعاية لـ "القيم غير التقليدية"

65- في شباط/فبراير 2024، قدم المدعي العام مشروع قانون ينص على المسؤولية الإدارية عن "الدعاية للعلاقات الأسرية غير التقليدية"، بما في ذلك "الدعاية للعلاقات غير الطبيعية، والميل الجنسي إلى الأطفال، والرفض الطوعي للولادة"⁽⁵²⁾، الذي يستهدف النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى. وأعلن مكتب المدعي العام أنه حصل على دعم الرئيس لاستحداث مسؤولية إدارية عن الدعاية للعلاقات الجنسية غير التقليدية، وتغيير الجنس، والميل الجنسي إلى الأطفال، وإيديولوجية عدم الإنجاب⁽⁵³⁾. وتدين المقررة الخاصة هذه المبادرة باعتبارها تتعارض مع الحق في حرية التعبير (المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) والحق في الخصوصية (المادة 17 من العهد) وتدين كونها قد تؤدي إلى تمييز ينتهك المادة 26 من العهد.

واو- الحق في الخصوصية

66- في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، خلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن بيلاروس انتهكت الحق في الخصوصية بموجب المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بوضعها المدافع عن حقوق الإنسان ليونيد سودالينكا تحت مراقبة غير قانونية⁽⁵⁴⁾.

67- وأمر المرسوم الرئاسي رقم 269 المؤرخ 29 آب/أغسطس 2023، بشأن تدابير مكافحة معاملات الدفع غير المصرح بها، البنك الوطني لبيلاروس بتنظيم تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون ومقدمي خدمات الدفع بشأن معاملات الدفع غير المصرح بها ومحاولات ذلك. وأدخل المرسوم الرئاسي رقم 32 المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير 2024، بشأن النقل البري للركاب، التزاماً على جميع "شركات النقل البري التي تقوم بنقل الركاب بشكل غير منتظم"، مثل سيارات الأجرة والحافلات الصغيرة، بتقديم معلومات شاملة إلى مفتشية النقل حول مركباتها وسائقيها وموزعيها، وتسجيل جميع أوامر النقل المنفذة وغير المنفذة، وتركيب كاميرات فيديو داخل مركباتهم وتبادل المعلومات مع السلطات.

68- ويلزم القانون رقم Z-363، الموقع في 3 نيسان/أبريل 2024، بشأن تعديل القوانين المتعلقة بقضايا ضمان الأمن القومي، مشغلي الهاتف النقال بمشاركة أرقام هواتف الأشخاص البالغين سن الخدمة العسكرية مع مكاتب التجنيد العسكري ولجنة أمن الدولة، ويضفي الصبغة القانونية على توزيع الاستدعاءات العسكرية عبر الرسائل القصيرة. وسيأخذ مشروع قانون آخر اعتمده مجلس النواب في قراءة أولى في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بفرض مسؤولية إدارية عن عدم إبلاغ السلطات عن تأجير سكن للأجانب⁽⁵⁵⁾.

(51) كاتورزيفسكي ضد بيلاروس (CCPR/C/139/D/3095/2018).

(52) انظر (ي) <https://www.belta.by/society/view/shved-podgotovlen-zakonoproekt-ob-otvetstvennosti-za-propagandu-netraditsionnyh-semejnyh-otnoshenij-616267-2024/> (باللغة الروسية).

(53) انظر (ي) <https://t.me/prokuraturabelarus/4397> (بالروسية).

(54) سودالينكو ضد بيلاروس (CCPR/C/139/D/2929/2017).

(55) انظر (ي) <https://www.belta.by/society/view/zakonoproekt-po-voprosam-prebyvanija-inostrantsev-na-territorii-belarusi-prinjat-v-pervom-chtenii-601156-2023/> (باللغة الروسية).

69- وتلقت المقررة الخاصة تقارير عن مضايقة الشرطة لأشخاص قضوا أحكاماً بالسجن بتهم ذات دوافع سياسية. وهم يواجهون زيارات يومية إلى مساكنهم الخاصة واستدعاءات أسبوعية إلى مراكز الشرطة لحضور أنشطة "وقائية"، مثل "المحادثات الوقائية" ومشاهدة أفلام وثائقية عن "شرور" النشاط السياسي. ويتم ذلك تحت ستار المادة 28 من القانون رقم 122-Z المؤرخ 4 كانون الثاني/يناير 2014، التي تسمح بـ "الإشراف الوقائي" عند إطلاق سراح المدانين حتى يتم شطب سجلاتهم الجنائية. وتعتقد المقررة الخاصة أن هذه التدابير ترقى إلى حد تدخل تعسفي في الخصوصية وحرمة المنزل، بما ينتهك المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقد تشكل إساءة معاملة نفسية بما ينتهك المادة 7 من العهد.

زاي - الأقليات القومية واللغوية

70- عدل القانون رقم 300-Z المؤرخ 17 تموز/يوليه 2023 قانون لغات بيلاروس، حيث ألغي حق الأقليات اللغوية في التعليم بلغتها الأم.

71- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بدأت وزارة العدل تصفية نادي جيرفيشياي، وهو جمعية أقلية ليتوانية عمرها 30 عاماً في مقاطعة أسترافيتس، بمنطقة هرودنا، حيث يقيم حوالي 750 من الإثنية الليتوانية. وفي عام 2022، اضطرت مدرسة ليتوانية موجودة هناك إلى التحول إلى تقديم التعليم باللغة الروسية⁽⁵⁶⁾، وهو مطلب مفروض على بعض مدارس الأقليات البولندية أيضاً⁽⁵⁷⁾.

72- ووفقاً للتقارير الواردة، ينظر إلى اللغة البيلاروسية بصورة متزايدة على أنها علامة على عدم الولاء السياسي ويجري التخلي عنها لصالح اللغة الروسية في الإدارة العامة والتعليم والثقافة ووسائل الإعلام الجماهيرية، بناء على أوامر من التسلسل الهرمي أو خوفاً من التمييز. ونقيد التقارير بأن الأدب باللغة البيلاروسية قد أزيل من المؤسسات السجنية ويتعرض السجناء الذين يتحدثون البيلاروسية لمعاملة أقسى. ويصح الأمر نفسه على جميع المساحات المتبقية للتعبير الفني العام.

73- ويذكر المقرر الخاص بأن للأقليات اللغوية الحق في استخدام لغاتها، بموجب المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 30 من اتفاقية حقوق الطفل، اللتين صدقت عليهما بيلاروس في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1990، والإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، لعام 1992.

خامساً - حرية تكوين الجمعيات

ألف - لمحة عامة

1- المعايير الدولية لحقوق الإنسان

74- ينطوي الحق في حرية تكوين الجمعيات على حق الأفراد في التفاعل والتنظيم فيما بينهم للتعبير الجماعي عن المصالح المشتركة وتعزيزها والسعي إلى تحقيقها والدفاع عنها⁽⁵⁸⁾. وعلى الرغم من أن الحصول على الأهلية القانونية لجمعية ما يمكن أن يخضع للتسجيل أو الإخطار،

(56) انظر (ي) <https://www.svaboda.org/a/32693285.html> (باللغة البيلاروسية).

(57) انظر (ي) <https://news.zerkalo.io/life/21893.html> (باللغة الروسية).

(58) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/topic/freedom-assembly-and-association#:~:text=The%20right%20to%20freedom%20of,pursue%20and%20defend%20common%20interests>

فإن من الممارسات الجيدة أن تختار الدول إجراء الإخطار أو الموافقة الضمنية على التسجيل. وينبغي عموماً النظر إلى اكتساب الشخصية القانونية على أنه حق وليس التزاماً⁽⁵⁹⁾. وينتهك رفض التسجيل الحق في حرية تكوين الجمعيات المنصوص عليه في المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إذا لم يكن ذلك مشروعاً أو ضرورياً، أو لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرّياتهم⁽⁶⁰⁾. والنتيجة الطبيعية لهذا الحق هي الحق في عدم الانضمام إلى جمعية.

75- ولا يمكن فصل حرية تكوين الجمعيات عن حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، اللذين يوفران الظروف للممارسة الفعالة للحقوق المدنية والسياسية الأخرى - ولا سيما الحق في المشاركة في الشؤون العامة، والتصويت والترشح، والتمتع بحرية الضمير والدين أو المعتقد - وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمتد الحق في حرية تكوين الجمعيات عبر الإنترنت ليشمل مجتمعات الإنترنت الخاصة وشبكات التواصل الاجتماعي.

76- ويقع على عاتق الدول التزام سلبي بعدم عرقلة تأسيس الجمعيات أو أنشطتها من دون مبرر⁽⁶¹⁾، والالتزام إيجابي بتسهيل مهام الجمعيات، بما في ذلك عبر التمويل العام، عن طريق السماح بإعفاءات ضريبية للتمويل من الخارج⁽⁶²⁾ أو من خلال جمع التبرعات الخيرية.

2- حرية تكوين الجمعيات في بيلاروس: معلومات أساسية عامة

77- بموجب المادتين 2(1) و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يقع على عاتق بيلاروس التزام باحترام وضمان الحق في حرية تكوين الجمعيات، وهو الحق المنصوص عليه أيضاً في المادة 36 من دستورها. وخلال الاستعراض الدوري الشامل عام 2020، قبلت الحكومة العديد من التوصيات المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات باعتبارها منفذة أو قيد التنفيذ⁽⁶³⁾. ومع ذلك، فقد تم قمع هذه الحرية مراراً وتكراراً على مدى العقود الثلاثة الماضية، ولا سيما بعد الانتخابات الرئاسية المطعون فيها لعام 2020، مع التطهير المنهجي لجميع الجمعيات "غير المرغوب فيها"، غالباً بحجة مكافحة مزاعم الفوضى أو التطرف أو الإرهاب الجماهيرية. واستهدفت عملية التطهير منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان عام 2021، تلتها النقابات العمالية المستقلة عام 2022، والأحزاب السياسية عام 2023، وهي تستمر عام 2024 ضد المنظمات الدينية.

78- وشدد المقرر الخاص السابق، ميكولوس هاراستي، في تقريره لعام 2014 إلى الجمعية العامة، على أن حرية تكوين الجمعيات مقيدة في بيلاروس بـ "إطار قمعي ثلاثي الطبقات يتكون من نظام تسجيل شديد التقييد، والرفض الانتقائي للتسجيل، وتجريم المنظمات التي تعمل من دون تسجيل"⁽⁶⁴⁾. وفي الآونة

(59) European Commission for Democracy through Law (Venice Commission) and OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights, [Joint guidelines on freedom of association](#) (2014), paras. 151-154.

(60) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، [بينتشوك ضد بيلاروس \(CCPR/C/112/D/2165/2012\)](#)، الفقرة 8-5.

(61) [A/HRC/20/27](#)، الفقرة 64.

(62) [A/HRC/WGAD/2012/39](#)، الفقرة 48.

(63) [A/HRC/46/5/Add.1](#)؛ و [A/HRC/46/5](#)، الفقرات 138-141 (ألبانيا)، و 138-142 (الأرجنتين)، و 138-145 (الهند)، و 138-146 (إيطاليا)، و 138-162 (فنلندا)، و 138-181 (جمهورية كوريا)، و 138-183 (الدانمرك)، و 138-184 (بيرو)، و 138-193 (تشيكيا).

(64) [A/69/307](#)، الفقرة 50، التي تشير إلى [A/68/276](#)، و [A/HRC/26/44](#)، و [A/HRC/23/52](#)، و [A/HRC/20/8](#).

الأخيرة، تم استكمال هذه العوامل المثبطة الثلاثة بعنصر قمعي رابع: التشريع المتعلق بأمن الدولة، والذي ما فتئ يستخدم منذ عام 2021 لحل الجمعيات التي ينظر إليها على أنها "غير مخلص" للحكومة أو تنتقد سياساتها.

79- وما فتئت السلطات ترفض بشكل منهجي تسجيل بعض المنظمات، مثل الجماعات التي تدافع عن حقوق المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والحزب الديمقراطي المسيحي. وقد أعاق تقلب التشريعات بشدة عمل الجمعيات المسجلة. وعند اعتماد قانون الجمعيات العامة عام 1994، وبعد التعديلات اللاحقة عليه، فُرضت شروط إعادة التسجيل. ولم تخضع نحو 300 جمعية من أصل العدد السابق البالغ 787 لإعادة التسجيل⁽⁶⁵⁾. وهكذا انخفض عدد الجمعيات العامة من 2 500 إلى 1 300 عام 1999⁽⁶⁶⁾. وفي الفترة 2003-2005، أدت حملة تصفية إلى فقدان 347 منظمة غير حكومية أخرى للتسجيل. وأقرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن تصفية مركز فياسنا لحقوق الإنسان عام 2003 ورفض إعادة تسجيله انتهك المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁶⁷⁾.

80- ونتيجة لعمليات التطهير هذه، كان نصف المنظمات غير الحكومية البيلاروسية عام 2006 يعمل من دون تسجيل⁽⁶⁸⁾، مما عرض مؤسسيها وأعضاءها لمضايقات من السلطات الضريبية، وللمقاضاة بموجب المادة 1-193 من القانون الجنائي، التي تجرم تنظيم الجمعيات العامة أو المنظمات الدينية أو المؤسسات غير المسجلة أو المصفاة أو الموقوفة والمشاركة فيها. وابتاع توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان جزئياً⁽⁶⁹⁾، ألغت بيلاروس عام 2019 المادة 1-193، وذلك لتعيد تقديمها عام 2022 (القانون رقم Z-144 المؤرخ 4 كانون الثاني/يناير 2022). وقبل عام 2019، كان 18 فرداً يخضعون للمساءلة بموجب المادة 1-193. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تم رفع قضيتين جنائيتين أخريين بموجب هذا الحكم⁽⁷⁰⁾.

81- وهناك طريقة إضافية لتقييد تواصل الجمعيات غير المرغوب فيها في الفضاء العام، عدا عن تهديد مؤسسيها بأحكام سجن طويلة، وهي إدراجها على أنها "منظمات متورطة في أنشطة متطرفة"، على قائمة جمعيتها وزارة الداخلية منذ عام 2021. وكانت تحتوي في 10 شباط/فبراير 2023 على 176 "جماعة متطرفة" صنفت على هذا النحو خارج نطاق القضاء، و"منظمتين متطرفتين" صنفتها المحاكم على هذا النحو. وأضيفت ما لا يقل عن 62 "مجموعة متطرفة" إلى القائمة عام 2023⁽⁷¹⁾، بما في ذلك الرابطة البيلاروسية للصحافيين ومركز فياسنا لحقوق الإنسان⁽⁷²⁾. وحتى 10 كانون الثاني/يناير 2023، كان قد أدين ما لا يقل عن 130 شخصاً منذ عام 2021 بتهمة إنشاء جماعة متطرفة أو المشاركة فيها بموجب المادة 1-361 من القانون الجنائي⁽⁷³⁾.

(65) انظر (ي) <https://ngo.by/monitoring/pereregistracii-obshchestvennyh-obedineniy> (باللغة الروسية).

(66) Andrew Wilson, *Belarus: The Last European Dictatorship* (New Haven, Yale University Press, 2011), p. 178.

(67) *بيلياتسكي وآخرون ضد بيلاروس*، البلاغ رقم 2004/1296؛ و*بيلياتسكي ضد بيلاروس* (CCPR/C/112/D/2165/2012).

(68) Wilson, *Belarus: The Last European Dictatorship*, pp. 202-217.

(69) CCPR/C/BLR/CO/5، الفقرتان 54-55.

(70) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/upr/midtermreports/ngosmidtermreports/UPR-Belarus-mid2023.pdf>

(71) انظر (ي) <https://spring96.org/ru/news/113890> (باللغة الروسية).

(72) انظر (ي) BLR 10/2023.

(73) انظر (ي) <https://spring96.org/ru/news/113890> (باللغة الروسية).

82- وحتى 1 تموز/يوليه 2023، كان هناك 2 408 جمعيات عامة مسجلة في بيلاروس⁽⁷⁴⁾، حيث انخفض العدد بـ 136 في ستة أشهر⁽⁷⁵⁾ و613 منذ 1 كانون الثاني/يناير 2021. وربما كان الانخفاض أكبر، لأن الإحصاءات الرسمية لا تشمل الجمعيات التي تجري تصفيتها والتي لم ترفع بعد من سجل الدولة الموحد للكيانات القانونية وأصحاب المشاريع الفردية. وحتى 13 آذار/مارس 2024، منذ عام 2021، كانت قد صُفيت 993 منظمة غير ربحية غير حكومية - معاهد ومؤسسات ونقابات عمالية وأحزاب سياسية. وإضافة إلى ذلك، منذ أيلول/سبتمبر 2020، قررت 598 منظمة حل نفسها⁽⁷⁶⁾. وخلال عام 2023، ورد أن هناك 167 جمعية عامة في طور التصفية القسرية، بينما قررت 98 جمعية أخرى حل نفسها.

83- ولإغلاق بعض المنظمات أثر ملموس على المجتمع، إذ أدت تصفية المنظمات النسائية المستقلة، على سبيل المثال، إلى حرمان النساء والأطفال ضحايا العنف المنزلي من الملاجئ المخصصة، والدعم النفسي اللاحق، في جميع مناطق بيلاروس - وهي فجوة لم تسدها الخدمات العامة حسبما ذكرت التقارير.

84- ومن الصعب تقييم عدد المنظمات غير الربحية المستقلة المتبقية في بيلاروس، بما أن بعضها اضطر إلى تعليق أنشطته أو الانتقال إلى الخارج، في حين تحولت منظمات أخرى إلى العمل تحت مظلة منظمات تجارية، أو العمل تحت الأرض.

85- وبدلاً من مجتمع مدني حقيقي، ما فتئت السلطات البيلاروسية ترعى منظمات وجمعيات المجتمع المدني "الدمى" التابعة لها. وتتبنى بعض الكيانات المنشأة حديثاً الموالية للحكومة أسماء مشابهة لأسماء المنظمات المستقلة المصفاة، وهو تكتيك محاكي يربك الجمهور غير المطلع. وأشارت مصادر عديدة إلى أن الجمعيات الموالية للحكومة، مثل اتحاد الشباب الجمهوري البيلاروسي أو حركة "بيلايا روس" ("روسيا البيضاء") التي تحولت إلى حزب، هي وحدها التي تحظى بالاعتراف والدعم والتمويل من السلطات. وهي تلعب دوراً أساسياً في تشويه سمعة الجمعيات المنافسة في نظر السكان.

86- وفي شباط/فبراير 2023، عُذلت التشريعات التي تنظم الجمعيات العامة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، لتسمح للسلطات بإنشاء تسلسل هرمي بين المنظمات حسب ولائها السياسي، وفي الوقت نفسه التمييز ضد الآخرين.

باء - منظمات ومبادرات المجتمع المدني

1- قمع الجمعيات العامة

87- تم تعديل قانون الجمعيات العامة بموجب القانون رقم Z-251 المؤرخ 14 شباط/فبراير 2023، مما أدى إلى بعض التغييرات الإيجابية، مثل رفع القيود الإقليمية المفروضة على عمل الجمعيات العامة المحلية وكذلك شرط أن يكون لها أعضاء مؤسسون من منطقتين إداريتين على الأقل. وسمح بالتسجيل عبر الإنترنت، في حين نقلت الدعاوى القضائية المتعلقة برفض تسجيل الجمعيات العامة الدولية و"الجمهورية" وتعليقها وتصفيتها من اختصاص المحكمة العليا إلى المحاكم الإقليمية ومحكمة مدينة مينسك، التي تخضع أحكامها، خلافاً لأحكام المحكمة العليا، للاستئناف.

(74) انظر (ي) <https://president.gov.by/ru/belarus/society/obedinenija> (باللغة الروسية).

(75) CEDAW/C/BLR/9، الفقرة 110.

(76) انظر (ي) <https://www.lawtrend.org/liquidation-nko> (باللغة الروسية).

88- ومع ذلك، فإن التعديلات لم تغير الإجراء المعقد والمطول والمكلف لتسجيل الجمعيات العامة، الذي نددت به اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لتعارضه مع المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁷⁷⁾. وعلاوة على ذلك، أضافت شرطاً جديداً يقضي بوجوب أن تستخدم جميع الكيانات القانونية للجمعيات عناوين غير سكنية، وهو شرط يكاد يكون من المستحيل عملياً استيفاؤه، بالنظر إلى أن المالكين يرفضون، خوفاً من الانتقام، تأجير المباني التجارية لجمعية ينظر إليها على أنها "غير مرغوب فيها". وعلاوة على ذلك، يمكن الآن تصفية الرابطة والنقابات العامة إذا كانت أنشطتها تتعارض مع التوجهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية ومفهوم الأمن القومي أو إذا كانت تشارك في "أنشطة إرهابية وغيرها من الأنشطة المتطرفة".

89- ويبدو أن السلطات حريصة على مواصلة خفض عدد الجمعيات العامة "الجمهورية". ويمكن تحويل الجمعيات العامة الوطنية، خلافاً للجمعيات المحلية، إلى أحزاب سياسية (المادة 19 من قانون الجمعيات العامة)، وإذا وصلت عضويتها إلى 100 000 مواطن، يمكنها الانضمام إلى "أشكال خاصة من التفاعل" مع السلطات العامة (المادة 7 من قانون أسس المجتمع المدني). وخلافاً للجمعيات العامة الأخرى، يجوز للجمعيات "الجمهورية" استخدام كلمتي "وطنية" و"بيلاروسية" في أسمائها (المرسوم الرئاسي رقم 247 المؤرخ 31 أيار/مايو 2005). وتفيد التقارير بأن السلطات ما فتئت تضغط على بعض الجمعيات العامة "الجمهورية" لتغيير وضعها إلى محلي، مما يقلل من نطاق تواصلها وامتيازاتها⁽⁷⁸⁾.

90- وحدد القانون رقم Z-251 يوم 4 آذار/مارس 2024 موعداً نهائياً لجميع الجمعيات العامة لجعل أنظمتها الأساسية ممتثلة للمتطلبات الجديدة. وكما هو متوقع، اعتباراً من نهاية شباط/فبراير 2024، تم الإبلاغ عن انخفاض عدد الجمعيات التي سجلت وثائقها التأسيسية المعدلة⁽⁷⁹⁾.

2- وضع المجتمع المدني الخانع

91- في عام 2022، أدخل مصطلح "المجتمع المدني" في الدستور (المادة 89-2). ونص القانون رقم Z-250، المؤرخ 14 شباط/فبراير 2023، المتعلق بأسس المجتمع المدني، على دعم الدولة لـ "المجتمع المدني" لكنه عرفه بطريقة تستبعد معظم منظمات المجتمع المدني المستقلة، وفي الوقت نفسه منح مكانة خاصة للمنظمات الخانعة التي تستوفي التعريف.

92- وبموجب المادة 1 من القانون، تتألف منظمات المجتمع المدني من أشخاص يقيمون بشكل دائم في بيلاروس - وهو أمر حصري للعديد من المنظمات، بما في ذلك منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان البارزة، التي تعمل حالياً في المنفى. وتسرد المادة 4 الأغراض التي يمكن أن تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تحقيقها. ولا تشمل القائمة حماية حقوق الإنسان وتسعى إلى الجمع بين أنشطة منظمات المجتمع المدني والمصالح السياسية للدولة. وهكذا، يمكن أن يهدف التفاعل بين المجتمع المدني وهيئات الدولة فيما يهدف إليه إلى ضمان الوحدة الوطنية وسيادة الدولة، وتنفيذ السياسة العامة، وتعزيز الثقة في الهيئات العامة، والتتقيف الوطني للمواطنين. وتنص المادة 4 أيضاً على أنه لا يجوز لمنظمات المجتمع المدني الانخراط في "أنشطة متطرفة"، وهو مصطلح يساء استخدامه بشكل روتيني لاضطهاد المدافعين

(77) CCPR/C/BLR/CO/5، الفقرتان 54-55.

(78) انظر (ي) <https://www.lawtrend.org/freedom-of-association/situatsiya-so-svobodoj-assotsiatsij-i-organizatsiyami-grazhdanskogo-obshhestva-respubliki-belarus-obzor-za-maj2023-g> (باللغة الروسية).

(79) انظر (ي) <https://www.lawtrend.org/freedom-of-association/monitoring-situatsii-so-svobodoj-assotsiatsij-i-polozheniem-organizatsij-grazhdanskogo-obshhestva-v-respublike-belarus-fevral-2024> (باللغة الروسية).

عن حقوق الإنسان في بيلاروس. ومن ثم، فإن القانون ليس موافقاً لإعمال حرية تكوين الجمعيات بغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب المادتين 1 و5 من الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان) المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1998.

93- وعلى الرغم من أن القانون مرّن فيما يتعلق بحجم منظمات المجتمع المدني وموقعها في الإقليم، إلا أنها لا تتمتع جميعها بنفس الوضع القانوني. وتتص المادة 7 على "أشكال خاصة من التفاعل" مع الهيئات العامة، مثل الحق في ترشيح مندوبين إلى مجلس الشعب لعموم بيلاروس، وإجراء مشاورات عامة لتقديم مقترحات إلى هذه الهيئة، والمشاركة في تنفيذ قراراتها. وليست مؤهلة لذلك سوى منظمات المجتمع المدني "الجمهورية" التي تضم 100 000 مواطن على الأقل. ومن الناحية العملية، لا تتمتع سوى خمس منظمات من المجتمع المدني بهذه "الأشكال الخاصة من التفاعل" مع السلطات: "بيلاروس"، والرابطة العامة البيلاروسية لقدماء المحاربين، واتحاد الشباب الجمهوري البيلاروسي، والاتحاد النسائي البيلاروسي، واتحاد نقابات العمال في بيلاروس.

94- وتقوم حكومة بيلاروس برعاية "مجتمعتها المدني" عن طريق تمويل منظمات المجتمع المدني المالية لها، وتعزيز صورتها في وسائل الإعلام الجماهيرية التي تسيطر عليها الدولة، وتعزيز عضويتها. وعلى العكس من ذلك، يتم حجب منظمات المجتمع المدني المستقلة في المجال العام ويتعرض أعضاؤها لشتى أشكال المضايقات، بما في ذلك عمليات التفتيش والاستجواب والملاحقة الإدارية والجنائية.

3- تقييد الوصول إلى التمويل، والملاحقة القضائية بسبب التبرعات

95- يخصص رئيس بيلاروس دعماً حكومياً للجمعيات العامة، ولا تتاح الفرصة للاستفادة منه أبداً إلا للمنظمات المالية له⁽⁸⁰⁾. وأدخل القانون رقم Z-281 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2023، المتعلق بتعديل قوانين الحكم المحلي والحكم الذاتي، بعض التحسينات محلياً من خلال السماح لـ "المبادرات المدنية"، بما في ذلك المبادرات غير المسجلة، بتلقي التمويل من الميزانيات المحلية على أساس مناقصة. ومع ذلك، فإن المسؤولية الجنائية عن إنشاء منظمات غير مسجلة والمشاركة فيها لا تزال تردع المبادرات الشعبية عن السعي إلى الحصول على أموال عامة.

96- والتمويل الخاص للمنظمات غير الحكومية مقيد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 300 المؤرخ 1 تموز/يوليه 2005، بشأن توفير واستخدام المساعدات المجانية (الراعية)، والمرسوم الرئاسي رقم 3 المؤرخ 25 أيار/مايو 2020، بشأن المساعدات الأجنبية المجانية، والذان يسردان الأغراض التي يمكن للمنظمات تلقي التبرعات من أجلها. ولا تشمل هاتان القائمتان أنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان. ويجب تسجيل جميع التبرعات الأجنبية في إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للمكتب التنفيذي للرئاسة. ووفقاً للتقارير الواردة، فإن الإجراء معقد، ويمكن رفض التسجيل تعسفاً.

97- وتشمل العقوبات المفروضة على انتهاك التشريعات المتعلقة بالمساعدات الأجنبية المجانية تصفية المنظمة والملاحقة الجنائية لقادتها. وتتص المادة 369-2 من القانون الجنائي ("استخدام المعونة الأجنبية المجانية بما ينتهك التشريع") على عقوبة تصل إلى سنتين من الحرمان من الحرية أو ثلاث سنوات من تقييد الحرية بتهمة استخدام المعونة الأجنبية في أنشطة غير شرعية ومختلف "أشكال العمل السياسي والتحريض الجماهيري في صفوف السكان". ويندرج في هذه الفئة تنظيم التجمعات السلمية والإضرابات والحلقات الدراسية، وكذا إنتاج أو توزيع مواد الحملات. ويمكن أيضاً المعاقبة على استخدام المعونة الأجنبية بموجب أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالأنشطة المتطرفة والأنظمة الضريبية.

(80) A/69/307، الفقرة 32.

وكان تلقي تبرعات من دولة أجنبية أحد دوافع مقاضاة رئيس مركز فياسنا لحقوق الإنسان وعضوين، أحدهما فالينانتسين ستيفانوفيتش، أدينا في 1 آذار/مارس 2023 بموجب المادة 228(4) من القانون الجنائي بتهم تهريب ملفقة⁽⁸¹⁾.

98- وثمة عقبة أخرى تحول دون حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل الخاص هي أن أي شخص يتبرع لمنظمات توصف بأنها "متطرفة" يمكن أن يحاكم، بما في ذلك في حالة التبرعات المقدمة قبل هذا التصنيف. وتذكرنا هذه الممارسة بالمعاقبة على "مساعدة عدو الشعب" في الحقبة السوفيتية. وتقيد التقارير بأن المتبرعين يستندون إلى الاستجابات ويضغط عليهم لدفع تعويضات، تصل إلى 10 أضعاف الهبة المقدمة، إلى الهياكل الأساسية الاجتماعية أو إلى منظمات المجتمع المدني التي تسيطر عليها الدولة. ويحاكم من يرفضون الدفع بموجب المادتين 361-2 ("تمويل الأنشطة المتطرفة") و361-4 ("تسهيل الأنشطة المتطرفة") من القانون الجنائي، اللتين تتصان على عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى ثماني وسبع سنوات على التوالي. وتستند الأحكام إما إلى أدلة على معاملات عبر المصارف البيلاروسية، أو إلى سجلات تتبع التبرعات المقدمة للأفراد أو المنظمات المستهدفة بالقمع عبر فيسبوك أو التمويل الجماعي أو المنصات الخيرية منذ النصف الثاني من عام 2020.

99- ومن نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، وثقت منظمة هيومن كونستانتا 20 إدانة و19 احتجاجاً بسبب تبرعات مقدمة إلى صناديق التضامن عام 2020. وفي كانون الثاني/يناير 2023⁽⁸²⁾، أكملت قوات الأمن تحديد هوية من تبرعوا لصندوق التضامن "BYSOL" و"BY_help" عامي 2020 و2021، واتهمتهم بـ "تمويل أنشطة متطرفة" (بموجب المادة 361-2 من القانون الجنائي).

100- وفي 29 آب/أغسطس 2023، صنفت محكمة في مينسك مقاطع فيديو يوتيوب لـ "ماراثون التضامن" على الإنترنت في 29 تموز/يوليه 2023⁽⁸³⁾، والتي استقطبت 22 429 شخصاً يتبرعون للسنجاء السياسيين، مواد متطرفة. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلنت وزارة الداخلية أنها بدأت إجراءات جنائية ضد حوالي 60 من منظمي الماراثون و"شركائهم"، بتهمة "تمويل أنشطة متطرفة"⁽⁸⁴⁾.

101- وفي 16 كانون الثاني/يناير 2024، صنفت لجنة أمن الدولة مبادرة INeedHelpBY جماعة متطرفة، وهي مبادرة تجلب مشتريات البقالة للعائلات التي تعاني من الاضطهاد السياسي. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2024، أجرت لجنة أمن الدولة عمليات تفتيش واستجواب واحتجاز استهدفت ما لا يقل عن 287 شخصاً، معظمهم نساء، لاستخدامهم INeedHelpBY. وذكرت التقارير أن ما لا يقل عن 127 شخصاً واجهوا المقاضاة بموجب المادتين 361-1 ("المشاركة في أنشطة متطرفة") و361-4 ("تسهيل الأنشطة المتطرفة") من القانون الجنائي، بمن فيهم إيرينا تاكارتشوك، والدة سجين سياسي سابق⁽⁸⁵⁾.

102- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجه انتباه المقررة الخاصة إلى حالتين تتعلقان بإدانتين بالسجن لمدة ثماني سنوات ونصف السنة وتسع سنوات ونصف السنة بسبب تبرعات لمنظمات صنفت "إرهابية".

(81) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/belarus-year-after-conviction-viasna-chair-and-members-concerns-about>.

(82) انظر (ي) <https://nashaniva.com/307207> (باللغة البيلاروسية).

(83) انظر (ي) <http://mininform.gov.by/documents/respublikanskiy-spisok-ekstremistskikh-materialov/> (باللغة الروسية).

(84) انظر (ي) <https://t.me/pressmvd/9749> (باللغة الروسية).

(85) انظر (ي) <https://spring96.org/ru/news/114113> (باللغة الروسية).

جيم - النقابات العمالية والاتحادات الطلابية

103- بموجب المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يجب على بيلاروس أن تكفل حق كل فرد في تكوين النقابات والانضمام إلى ما يختاره منها وحق جميع النقابات في العمل بحرية. ولطالما تعرضت بيلاروس لانتقادات لتجاهلها هذه الحقوق.

104- ووفقاً لمصادر مختلفة، فإن العضوية في نقابة الأغلبية التي تسيطر عليها الدولة (المعروفة أيضاً باسم "الصفراء") غالباً ما تكون شرطاً لا غنى عنه للعمال والطلبة والمتقاعدين للتمتع بمزايا مختلفة. ففي المؤسسات المملوكة للدولة، لا يمكن إلا لأعضاء النقابة "الصفراء" المطالبة باستحقاقات اجتماعية كاملة، مثل راتب الشهر الثالث عشر، أو إجازة والدية وإجازة سنوية مدفوعة الأجر، أو قروض مصرفية بأسعار تفضيلية. والانضمام إلى النقابات التي تسيطر عليها الدولة إلزامي عند توقيع عقد عمل، ولا يتمتع باستحقاقات معاش الشيخوخة كاملة عند التقاعد إلا الأعضاء الذين يدفعون رسوماً للنقابة طوال حياتهم المهنية.

105- وفي الحرم الجامعي، لا تمنح الخصومات على عقود الهاتف المحمول أو على الأنشطة الرياضية إلا للطلاب الأعضاء في اتحاد الشباب الجمهوري البيلاروسي، مع إقصاء أي اتحاد طلابي آخر.

106- والنقابات العمالية "الصفراء" هي مكونات أساسية في سلسلة سيطرة الدولة. ويقال إنها تتمتع بموارد مالية كبيرة وتمتلك عقارات. واستناداً إلى مشاورات مع عمال بيلاروسيين، تعتقد المقررة الخاصة أن النقابات المدعومة من الدولة هي للدولة بمثابة أدوات للمراقبة والتتقيف الإيديولوجي والرقابة التأديبية، وتخدم مصالح قيادات الشركات، التي لا يمكن تمييزها في كثير من الأحيان عن الدولة نفسها. ويزعم أنها تتستر على الأنشطة غير القانونية في أماكن العمل، مثل عمل الطلاب غير القانوني، أو العمل الإضافي غير المدفوع الأجر، أو وتيرة العمل الأسرع المفروضة على العمال من أجل تحقيق أهداف إنتاج غير واقعية. وذكرت التقارير أن النقابات تضغط على العمال لتحمل المسؤولية الناجمة عن حوادث العمل.

107- ويشكل اتحاد نقابات عمال بيلاروس المدعوم من الدولة جزءاً من الوفد الثلاثي للبلاد لدى منظمة العمل الدولية، على الرغم من أن النقابات الأعضاء فيه ليست ممثلة حقيقية لمصالح العمال، ومستقلة عن الدولة. ومنذ أوائل عام 2020، ما فتى مالكو الشركات المتوسطة الحجم والمملوكة للقطاع الخاص الخالية من النقابات العمالية يتعرضون لضغوط من السلطات لإنشاء نقابات عمالية من الصفر والانضمام إلى اتحاد نقابات العمال في بيلاروس. ويتم ذلك من أعلى إلى أسفل، لتلبية طلب السلطات، وليس بمبادرة من العمال أو لتلبية احتياجاتهم. وقاد رئيس اتحاد نقابات عمال بيلاروس، ميخائيل أوردا، الذي ترأس سابقاً اتحاد الشباب الجمهوري البيلاروسي، فريق الحملة الانتخابية للرئيس، السيد لوكاشينكا، لعام 2020. ويدا انتخابه لمجلس النواب في شباط/فبراير 2024 للكثيرين مكافأة على ولائه.

108- ودفعت أزمة حقوق الإنسان لعام 2020 العديد من الموظفين إلى مغادرة النقابات "الصفراء" للانضمام إلى نقابات مستقلة أو تأسيسها. ومع ذلك، فإن القيام بذلك، والدعوة إلى الإضرابات، والتنسيق للدفاع عن حقوق زملائهم في العمل المحتجزين أو المفصولين بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات، عرضتهم للقمع من أصحاب العمل والسلطات.

109- وفي ربيع عام 2022، بعد فترة وجيزة من الإدانة العلنية التي أصدرها المؤتمر البيلاروسي للنقابات الديمقراطية، وهو اتحاد لأربعة من أكبر النقابات المستقلة، لعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، تم اعتقال جميع قادة النقابات المستقلة تقريباً. وفي تموز/يوليه 2022، تم حل نقاباتهم بقرارات من المحاكم⁽⁸⁶⁾.

وفي تموز/يوليه 2022، لم يسمح لأعضاء النقابات المنحلة بدخول (أو معاودة الدخول) إلى النقابات "الصفراء" - وهو حظر ترك عشرات الآلاف من دون عمل وأجبر معظمهم على مغادرة بيلاروس بحثاً عن عمل في الخارج.

110- وحتى 1 كانون الثاني/يناير 2024، لم تبقى في البلد سوى النقابات العمالية المدعومة من الدولة التي تدعم سياسة الحكومة، بعد تفكيك جميع النقابات المستقلة وسجن قادتها وأعضائها أو إجبارهم على المنفى.

دال - الأحزاب السياسية

111- في 14 شباط/فبراير 2023، عدل القانون رقم Z-251 قانون الأحزاب السياسية، بهدف معن هو الحد من عدد الأحزاب السياسية المسجلة قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2024. ورفعت التعديلات الحد الأدنى للعدد الإلزامي للأعضاء المؤسسين للأحزاب السياسية من 1000 إلى 5000، وأدخلت شرطاً بأن تكون للأحزاب فروع في مينسك وجميع مناطق بيلاروس، على أن يكون ما لا يقل عن 100 عضو مؤسس في كل منها. وتحظر عضوية الأحزاب السياسية على أي شخص باستثناء المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً الذين يقيمون بشكل دائم في بيلاروس. وكانت جميع الأحزاب السياسية المسجلة قبل دخول القانون حيز النفاذ ملزمة بتقديم طلبات لإعادة التسجيل في غضون ثلاثة أشهر. أما تلك التي لن تعيد تسجيلها أو تحل نفسها، فكان محكوماً عليها بالتصفية.

112- ولم تتمكن معظم الأحزاب السياسية الـ 16 المسجلة قبل ذلك من استيفاء الشروط الجديدة. ويشترط القانون أن تتضمن طلبات إعادة التسجيل البيانات الشخصية لجميع أعضاء الحزب. وقد أثار ذلك مخاوف مشروعة تتعلق بالسلامة في أوساط أحزاب المعارضة. وقرر البعض عدم التقدم بطلب لإعادة التسجيل أو قدموا طلبات غير مكتملة من دون قائمة بالأعضاء⁽⁸⁷⁾. ونتيجة لذلك، تم حل 10 أحزاب في غضون سنة واحدة؛ واختار واحد التصفية الذاتية؛ ولم تسجل سوى أربعة، جميعها موالية للحكومة، وكان بإمكانها تقديم مرشحين للانتخابات المحلية والبرلمانية لعام 2024: الحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الليبرالي، والحزب الجمهوري للعمل والعدالة، وبيلايا روس الذي تم تسجيله في 2 أيار/مايو 2023. وذكر الرئيس، السيد لوكاشينكا، أن إجراء إعادة التسجيل قد "طهر ساحة اللعب من جمعيات الزينة" والأحزاب السياسية "التي تهدف جهودها إلى تقويض أسس النظام الدستوري"، مدعياً أن الأحزاب المتبقية ستساعد الحكومة في شرح قراراتها للسكان⁽⁸⁸⁾.

113- وأدخل القانون رقم Z-251 بدوره دوافع جديدة لحل الأحزاب السياسية، مثل عدم توافق أنشطتها مع توجهات السياسة الداخلية والخارجية ومفهوم الأمن القومي. ويحظر على الأحزاب تلقي أموال من أشخاص مقيمين في الخارج، بمن فيهم مواطنو بيلاروس، أو قبولهم أعضاء في صفوفها.

هاء - نقابات المحامين

114- في عام 2021، عدل البلد تشريعاته المتعلقة بنقابة المحامين وممارسة المهن القانونية في بيلاروس (القانون رقم Z-113 المؤرخ 27 أيار/مايو 2021)، الذي حظر على المحامين ممارسة المهنة القانونية من دون عضوية في نقابات المحامين "الإقليمية" (المحلية)، وجعل تعيين رؤساء وأعضاء الهيئات التنفيذية لنقابات المحامين تحت سيطرة وزارة العدل. وأصبح دخول مهنة المحاماة يتوقف على تدريب داخلي، يتطلب موافقة وزارة العدل على المرشح، ثم تتسبب مجلس نقابة المحامين "الإقليمية" (المحلية) له.

(87) انظر (ي) <https://nashaniva.com/ru/318375> (باللغة الروسية).

(88) انظر (ي) <https://president.gov.by/ru/events/vstrecha-s-rukovoditelyami-politicheskikh-partiy> (باللغة الروسية).

115- وبين عامي 2020 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، طُرد 47 محامياً من نقابات المحامين على سبيل العقوبة التأديبية، وفقاً لإجراء بدأت وزارة العدل⁽⁸⁹⁾. ووفقاً للدعايات الواردة، فإن احتجاز محام ومحامته إدارياً، بغض النظر عن السبب، يكفيان لكي تخلص نقابة المحامين إلى أنه ارتكب مخالفة تأديبية، في حين أن الإدانة بارتكاب جرائم إدارية معينة (مثل "الشغب البسيط" أو "عصيان أمر قانوني أو طلب من مسؤول" أو "توزيع مواد متطرفة") تؤدي إلى الفصل. وذكرت التقارير أن عدد المهنيين القانونيين المعتمدين انخفض بما لا يقل عن 431 منذ عام 2021. وحتى كانون الثاني/يناير 2023، كان لدى بيلاروس محام واحد فقط لكل 5 693 نسمة⁽⁹⁰⁾.

116- وتلت المقررة الخاصة تقارير عن قيام نقابات المحامين بدعم رواية الحكومة علناً، وطمس الفروق بين مهنة المحامي ومهنة الموظف العمومي، أو الدفاع الصريح عن سياسات السلطة التنفيذية، بدلاً من موكلها.

واو- المنظمات الدينية

117- يُضخ القانون رقم Z-334 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2023، المعدل لقانون حرية الضمير والمنظمات الدينية، جميع المنظمات الدينية لإعادة التسجيل في غضون عام من دخوله حيز التنفيذ في 5 تموز/يوليه 2024. وهذه هي أول إعادة تسجيل إلزامية للمنظمات الدينية منذ عشرين عاماً.

118- وتبقي التعديلات على شروط صارمة لتسجيل "الطوائف الدينية": ما لا يقل عن 20 مواطناً تزيد أعمارهم عن 18 عاماً ويقيمون في نفس المنطقة أو في مناطق مجاورة. ولا يسمح للطوائف الدينية بالعمل إلا داخل تلك المناطق. وقد زاد القانون من صعوبة تسجيل "الاتحادات الدينية" التي لها الحق في إنشاء الأديرة ومجتمعات الرهبان والأخويات والأختيات والبعثات الدينية والمؤسسات التعليمية. وتم رفع العدد المطلوب من الطوائف من نفس المذهب لإنشاء "اتحاد ديني جمهوري" من 10 إلى 15. ويجب أن يضم اتحاد "جمهوري" الآن طوائف تعمل في جميع مناطق البلاد وفي مينسك. ولا يزال تسجيل اتحاد ديني "محلي" يتطلب 10 طوائف دينية تعمل في جميع المناطق أو عدة مناطق. وتم الأخذ بشرط جديد لكلا النوعين من الاتحادات - وجوب أن تكون واحدة على الأقل من الطوائف الأعضاء قد عملت في بيلاروس لمدة 30 عاماً على الأقل منذ تسجيلها. وفي السابق، كان الشرط 20 عاماً.

119- وبعد التعديلات، لا يمكن أن يقود المنظمات الدينية إلا مواطنو بيلاروس المقيمون بشكل دائم فيها. ويوسع القانون الأسس القانونية لتعليق المنظمات الدينية وحلها، بما في ذلك دوافع غامضة مثل "القيام بنشاط موجه ضد التوجهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية لجمهورية بيلاروس، أو تشويه سمعة جمهورية بيلاروس، أو إهانة الشرف الوطني" أو "أنشطة متطرفة أخرى". وينص القانون على حظر شامل على المنظمات الدينية "المشاركة في الأنشطة السياسية". وينص أيضاً على وجوب ألا يتعارض التعليم الديني أو المؤلفات الدينية أو أي مواد أخرى ذات محتوى ديني مع "القيم التقليدية المعترف بها عموماً للشعب البيلاروسي وأيديولوجية دولة بيلاروس".

120- ونددت المقررة الخاصة، مع اثنين من المكلفين بولايات مواضيعية، في 20 شباط/فبراير 2024 بـ "مناخ الترهيب الذي تمارسه الدولة على الزعماء أو الطوائف أو الأنشطة الدينية غير المرحب بهم في نظرها"

(89) انظر (ي) https://defendersbelarus.org/persecution_lawyers_belarus.

(90) انظر (ي) <https://defendersbelarus.org/schrodinger-advice-bureaus>.

الناجم عن القانون رقم Z-334⁽⁹¹⁾. وفي آب/أغسطس 2023، كتب نفس الخبراء إلى السلطات البيلاروسية حول مشروع القانون، مشيرين إلى تناقضه مع التزامات بيلاروس بموجب المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁹²⁾.

121- ويتوافق تقييد الإطار التشريعي مع قمع رجال الدين الذين تحدثوا عن القضايا السياسية. ووفقاً لكريستيان فيزن (Christian Vision)⁽⁹³⁾، حتى 26 آذار/مارس 2024، كان 75 من رجال الدين المنتمين إلى كنائس الأرثوذكس والروم الكاثوليك والإغريق الكاثوليك والإنجيليين قد تعرضوا للقمع منذ عام 2020، بما في ذلك الملاحقة الإدارية والجنائية والعزل القسري من مناصبهم. وقد أدرجت عدة منظمات دينية وموارد على شبكة الإنترنت ورجال الدين والمؤمنون في القوائم الرسمية للمنظمات والأفراد والمواد الموصوفة بالتطرف⁽⁹⁴⁾. ووفقاً لبازنيكا.أنفو (Baznica.info)، عانى ما لا يقل عن 24 قسيساً من طوائف مختلفة عام 2023 من القمع، غالباً بسبب التعبير عن التضامن مع أوكرانيا⁽⁹⁵⁾. وفقاً لراديو بولسكي، تم القبض عام 2023 على 10 قساوسة كاثوليك في بيلاروس، مما يجعلها البلد الذي لديه ثاني أكبر عدد من حالات مقاضاة القساوسة والرهبان الكاثوليك في العالم⁽⁹⁶⁾. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، ذكر مركز فياسنا لحقوق الإنسان أن أربعة رجال على الأقل، لهم ارتباط حالي أو سابق برجال دين من طوائف مختلفة، كانوا يقضون أحكاماً بالسجن بتهم ذات دوافع سياسية⁽⁹⁷⁾.

122- وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، أيدت المحكمة العليا تصفية كنيسة "نيو لايف فول غوسبل" (New Life Full Gospel Church)، التي اعتبرت منشوراتها ضد القمع السياسي "متطرفة".

زاي - المنظمات الثقافية

123- وفقاً للمعلومات الواردة، بين عام 2020 ونهاية عام 2023، تمت تصفية ما لا يقل عن 228 منظمة ثقافية وحكم على ما لا يقل عن 52 عاملاً ثقافياً بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. وفي عام 2023، بوشرت إجراءات جنائية ضد ما لا يقل عن 79 عاملاً ثقافياً يقيمون داخل بيلاروس وخارجها.

124- وتلقت المقررة الخاصة ادعاءات بشأن الضغوط التي مارستها وزارة الثقافة على النقابات الفنية، مما أدى إلى أن يستبعد من اتحاد الفنانين ما لا يقل عن 20 عضواً يتصور أنهم أعربوا عن معارضتهم. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، تمت تصفية الاتحاد الفني "باهونيا" (Pahonia)، الذي كان عمره يتجاوز 30 عاماً⁽⁹⁸⁾.

(91) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/belarus-un-experts-concerned-about-new-law-freedom-conscience-and-religious>

(92) انظر (ي) BLR 7/2023.

(93) انظر (ي) <https://belarus2020.churchby.info/persecuted-priests-belarus-ru/>.

(94) انظر (ي) <https://belarus2020.churchby.info/persecution-of-the-religious-communities/> (باللغة الروسية).

(95) انظر (ي) <https://baznica.info/2023/01/v-belarusi-prodolzhayutsya-presledovaniya-svyashhennikov/> (باللغة الروسية).

(96) انظر (ي) <https://www.polskieradio.pl/396/7819/Artykul/3315645> (باللغة البيلاروسية).

(97) انظر (ي) <https://spring96.org/ru/news/113092> (باللغة الروسية).

(98) انظر (ي) <https://euroradio.fm/ru/v-belarusi-likvidirovali-tvorcheskoe-obedinenie-pogonya> (باللغة الروسية).

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

125- تعرب المقررة الخاصة عن أسفها لاستمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في بيلاروس ويساورها القلق بوجه خاص إزاء التدابير القمعية التي تستهدف الأشخاص داخل البلد وخارجه. وأدت حملة القمع غير المسبوقة على حرية تكوين الجمعيات منذ عام 2020 إلى استئصال الجمعيات المستقلة، وتطهير الفضاء المدني من الجمعيات "غير المرغوب فيها" بسبب عدم ولائها المتصور للسلطات.

126- وتحيط المقررة الخاصة علماً بنتائج دراسة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس الواردة في التقرير المقدم في 20 آذار/مارس 2024 إلى مجلس حقوق الإنسان⁽⁹⁹⁾ وتوافق على توصياتها.

127- والمقررة الخاصة على استعداد للتعاون مع فريق الخبراء المعين بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 27/55 المؤرخ 4 نيسان/أبريل 2024.

128- وتشجع المقررة الخاصة المجتمع الدولي على دعم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني البيلاروسي، بما في ذلك المنظمات التي انتزع منها الاعتراف القانوني في بيلاروس. وتحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة المشاركة في أنشطة الدعوة لدى سلطات بيلاروس لتعزيز الحلول القائمة على حقوق الإنسان للقضايا الملحة المحددة في هذا التقرير.

129- وتكرر المقررة الخاصة تأكيد التوصيات الواردة في تقريرها السابق. وإضافة إلى ذلك، توصي حكومة بيلاروس بما يلي:

- (أ) إجراء تحقيقات فورية وفعالة ونزيهة وشفافة في جميع حالات الوفاة أثناء الاحتجاز؛
- (ب) استعراض الإطار القانوني المتعلق باستخدام موظفي الدولة للقوة، من أجل حظر الهجمات العشوائية، وضمان استخدام القوة المادية والأسلحة كمالأخبر، وضمان عدم تمتع مرتكبي جرائم القتل العمد ورؤسائهم بالحصانة؛
- (ج) وضع حد فوري لجميع حالات سوء المعاملة المزعومة أثناء الاحتجاز والتحقيق فيها بشكل سريع وفعال، في أفق مقاضاة الجناة ومعاقبتهم وتوفير سبل انتصاف للضحايا؛
- (د) ضمان ظروف عمل عادلة ومرضية لجميع المحتجزين؛
- (هـ) النظر في منح عفو للسجناء الذين يعانون من أمراض خطيرة أو مميتة أو تخفيف عقوباتهم، أو استبدال السجن بشكل بديل للحرمان من الحرية، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)؛
- (و) كفالة وجود ضمانات قانونية مناسبة وسبل انتصاف فعالة من الاحتجاز التعسفي، بما في ذلك من النقل التعسفي للسجناء المدانين إلى "أماكن شبيهة بالنزاهين" و"ننازين العزل العقابية"؛
- (ز) إلغاء المادة 411 من القانون الجنائي التي تجرم العصيان الكيدي لمطالب سلطات السجن؛
- (ح) وضع حد لممارسة التدخل في الحياة الخاصة للسجناء السابقين تحت قناع الأنشطة "الوقائية"؛

- (ط) إلغاء المادتين 368 و369 من القانون الجنائي اللتين ترجمان إهانة رئيس الجمهورية وممثلي السلطات؛
- (ي) إلغاء القانون رقم Z-286 المؤرخ 17 تموز/يوليه 2023 الذي يسمح بإجراء محاكمات للأشخاص المتوفين لأسباب غير إعادة الاعتبار؛
- (ك) إلغاء المرسوم الرئاسي رقم 278 المؤرخ 4 أيلول/سبتمبر 2023 المتعلق بالمصالح القنصلية؛
- (ل) جعل الإطار القانوني وممارسات إنفاذ القانون المحليين متوافقين مع المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من أجل تجنب الإفراط في مراقبة السكان؛
- (م) التخلي عن مشروع قانون المسؤولية الإدارية عن الدعاية للقيم غير التقليدية؛
- (ن) وضع حد للممارسات المنتشرة المزعومة المتمثلة في تحريك إجراءات جنائية وإدارية بتهم ذات دوافع سياسية ولمضايقة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والأمن للسكان والتحقيق في هذه الممارسات؛
- (س) ضمان حرية تكوين الجمعيات عن طريق إلغاء تجريم إنشاء منظمات غير مسجلة والمشاركة فيها، وتبسيط إجراءات تسجيل منظمات جديدة، وتسهيل حصولها على التمويل الخاص و/أو الأجنبي، ووقف الملاحقات القضائية بسبب التبرعات للمنظمات والمبادرات غير الحكومية، والتخلي عن ممارسة التصنيف التعسفي للجمعيات على أنها "متطرفة".
- 130- وتكرر المقررة الخاصة تأكيد التوصيات المقدمة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة عام 2022 وتوصي كذلك بما يلي⁽¹⁰⁰⁾:
- (أ) اعتماد تدابير، وفقاً للتشريعات المحلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، للتصدي لخطر فقدان مواطني بيلاروس في الخارج بأعداد ضخمة لوثائق الهوية والسفر؛
- (ب) استخدام الولاية القضائية العالمية على نطاق أوسع لتحريك إجراءات جنائية وإصدار أوامر اعتقال دولية ضد الجناة المزعومين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في بيلاروس؛
- (ج) تشجيع الإجراءات الخاصة التسعة التي تلقت دعوة دائمة من حكومة بيلاروس⁽¹⁰¹⁾ على زيارة بيلاروس، بما في ذلك أماكن الاحتجاز.
- 131- وتوصي المقررة الخاصة، إذ تسلم بعدم استقلالية اتحاد نقابات العمال في بيلاروس، بتعليق مشاركته في مؤتمر العمل الدولي.

(100) A/77/195.

(101) A/HRC/WG.6/36/BLR/1، الفقرة 22.